

شِفَاعَةِ



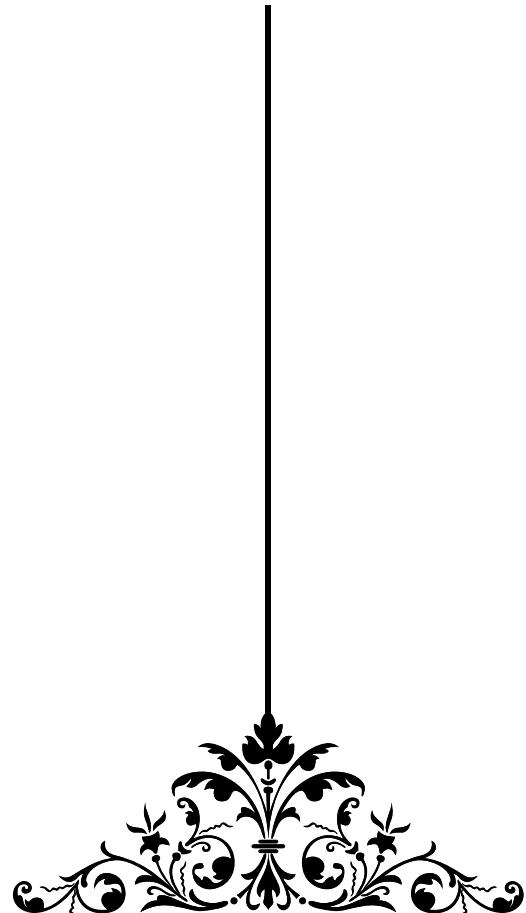
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
محمد النبي وآلله الطيبين الطاهرين المعصومين، أمّا بعد،
ما لا ريب فيه أنَّ صحة الأحكام والعقائد تتوقف على ورودها في مصادر
التشريع الإسلامي، سيما ما يتعلّق منها بآباء الغيب وحوادث المستقبل.
وتعُدُ الرجعة واحدة من أمور الغيب وأشراط الساعة، فهي مظهرٌ من
مظاهر العدل الإلهي الذي يتجلّ في مقتضى الإنصاف وإظهار العدالة المطلقة
في ظلِّ دولة الإمام المهدى عَلَيْهِ الْمَهْدَى الْمَرْوِيَّةُ عن أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ والواردة في المصادر المعتبرة،
فضلاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً، واستدلَّ بها الإمامية في ضوء كتاب
الله وأحاديث نبيه عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ والروية عن أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ والواردة في المصادر المعتبرة،
المذهب عند جميع الأعلام المعروفين والمصنفين المشهورين.
وتُعدُ هذه المسألة من المسائل الخلافية عند المسلمين، ولأجل ذلك انبرى قلم
الأستاذ محمد كوزول الآمدي لبيان المسألة من جذورها معتمداً في دراسته كتاب
الله وسنته نبيه عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ والروايات الواردة من طريق الشيعة الإمامية بعد أن يُدقق
البحث في رجال الرواية ودرجة الإسناد مستعيناً بما ذكره أئمَّة الجرح والتعديل؛
عسى أن يكون سبباً لإضاءة الطريق أمام الحيارى من الأمة الإسلامية.

وانبرى مركز العلامة الحلي كعادته لتابعة هذا الكتاب وإصداره في ضوء مراجعته وضبطه ووضع فهارسه وإخراجه فنياً، ليكون سفراً يتتفع به طلبة العلم وقصداد المعرفة.

وفي الختام لا بدّ لنا أن نتقدّم بجزيل الشكر والامتنان لسماعة المتولّي الشرعي للعتبة الحسينية المقدّسة، فضيلة الشيخ عبد المهدي الكربلاي (دام عزّه)؛ لرعايته المباركة للكوادر العلمية المختصة في إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام، وجزيل الشكر والامتنان للأمين العام للعتبة الحسينية السيد جعفر الموسوي؛ لاهتمامه وإشرافه على الأعمال كافة، والشكر موصول إلى الإخوة العاملين في مركز العلامة الحلي ببيطون الذين بذلوا جهوداً مضنية في ضبط الكتاب وتقديمه بهذه الحلة القشيبة، فلهم جميعاً غاية الشكر والامتنان، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.





المقدمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله لا إله إلا هو الحي القيوم، الخالق البارئ المصوّر، وهو بكل شيء عليم، المحي والميت، وهو على كل شيء قادر، الباعث والحاشر والقادر على أن ينشر العباد كنشأتهم الأولى، ويسوّي بنائهم أجمعين.

والصلاوة والسلام على رسوله محمد بن عبد الله خير خلقه من الأولين والآخرين وسيدتهم في الأولى والآخرة والمعروث رحمة للعالمين، وعلى آله الطاهرين الطيبين خلفاء الله في أرضه والأمناء على وحيه وسدات خلقه من الأولين والآخرين.

(وبعد): فإن مسألة حشر الله تبارك وتعالى لأفواج من الأمم وإرجاعهم إلى الدنيا للمجازاة والكافحة وتأسيس الحكومة الدينية الطويلة الأمد وإظهار العدالة المطلقة من أهم المسائل التي اختلفت فيها الأمة الإسلامية. وهي من أبرز المسائل التي كان الأئمة من أهل بيت النبي (صلوات الله عليه وعليهم) يؤكّدون عليها، ويبيّنونها لأتباعهم، ويحثّون شيعتهم على الاعتقاد بها والدعاء لأن يكونوا من أهلها عند إقامة دولتهم.

وفي المقابل كانت الطائفة الأخرى من هذه الأمة يرفضونها، وينكرن على المعتقدين بها أشد إنكاراً، ويحملون عليهم بأفعع حملة، ويستهزّون بهم

ويسيرون منهم بأبشع استهزاء وأشنع سخرية. كأنهم اعتقدوا بما يستحيل تحققه في عالم الواقع والحقيقة، ويأبه العقل السليم وتنهى عنه الشريعة الإسلامية. بل عدّوا القائلين بها من أهل الضلال والزنادقة والخرافة.

وهذا صار سبباً لأن يجتنب العارفون بالمسألة من الجهر بها وإبدائها، ويكتتموا الروايات الواردة فيها. وكل ما خرج من أفواه بعضهم من الروايات واجهها هؤلاء المنكرون بأشرس مواجهة؛ فصاروا سداً منيعاً أمامها، فقاموا بإمحاء بعضها وحذف أسانيد ما بقي منها. مما صار سبباً لحرمان الأمة الإسلامية من معرفة هذه المسألة المهمة.

وصار سبباً لأن يقع بعض الأذكياء من هذه الأمة في الريب والشبهة تجاه دينهم؛ فمن جهة عندما ينظرون إلى هذه الفترة الزمنية من الدنيا يرون أنّ الحاكمة والغالبية كانت للكفار وأعداء الله، ومن جهة أخرى عندما يقرؤون القرآن يرون أنّ الله تبارك وتعالى يقول: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَمُ إِنَّا وَرُسُلِنَا إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌ﴾. ويقول: ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾. فيتساءلون في أنفسهم: أين غالبية الله ورسله؟! وهل مضت لرسله غالبية في هذا الدنيا سوى فترة محدودة وفي منطقة محدودة؟! وذلك لم يتحقق إلا لقليل منهم!. فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يقل: (ولله الآخرة ولأعدائه الأولى)؟. نعم هناك وعد وأمل؛ فإنّ الله تعالى يقول: ﴿وَاللَّهُ مِنْ ثُورِهِ وَلَوْكَ كَرِهُ الْكَفَرُونَ﴾. فنتظر ذلك اليوم الموعود؛ اليوم الذي يظهر المهدى عليه السلام، وينزل عيسى عليه السلام، ويقومان بتأسيس الدولة الإلهية والحكومة العادلة، ثم بعد سبع سنوات أو أربعين سنة ينتهي كل شيء؛ فيطفئ ذلك النور وتنقضي تلك الحكومة المتطرفة بآلاف السنين. والسلام.

ولا أدرى عندما يتصور القائلون بهذا الاعتقاد في أذهانهم هل يضحكون بأنفسهم؟!.

ولأجل هذه المشكلة قمت بتأليف هذا الكتاب وبيان المسألة بصورة جذرية عسى أن يكون سبباً لإضاءة الطريق أمام الحيارى من الأمة الإسلامية. فقسمت الكتاب إلى خمسة فصول.

الفصل الأول: الرّجعة في الأمم السالفة. فذكرتُ فيه الآيات التي أخبرت عن وقوع الرّجعة في تلك الأمم، وأتيتُ بعض الأحاديث الواردة من طريق الجمّهور المفسّرة لتلك الآيات. ولم أر داعياً لذكر الأحاديث الواردة من طريق الشّيعة في هذا الفصل، لكتابته ما أوردته فيه من طريق الجمّهور.

الفصل الثاني: الرّجعة في كتاب الله تبارك وتعالى. فذكرت فيه الآيات التي تدلّ على الرّجعة، ونقلت الأحاديث الواردة من طريق الشّيعة المفسّرة لتلك الآيات. وإذا ما وقفت في ذلك على رواية لدى الجمّهور أورتها.

الفصل الثالث: الرّجعة في روایات أهل السنّة. وفي هذا الفصل قمتُ بذكر ما وقفت عليه مما نجا من ماقننة التّصفيّة من الروايات الدالة على الرّجعة في مصادر الجمّهور.

الفصل الرابع: الرّجعة في روایات الشّيعة. فقمت في هذا الفصل بسرد ما ورد من طريق الشّيعة من الأحاديث المرويّة عن أمّة أهل البيت عليه السلام. وقسمت تلك الروايات إلى أربعة أقسام؛ الأحاديث الصّحيحة والمعتبرة. الروايات الضعيفة والمرسلة. الأخبار الواهية والساقة. الآثار الواردة في الزيارات والأدعية.

الفصل الخامس: القائلون بالرّجعة من العلماء ومن له شأن. فذكرت في هذا الفصل أسامي جماعة من العلماء والمحدثين والساسة والشعراء الحاذقين الذين عاشوا في القرون الثلاثة الأولى، وذكرت تصريح علماء أهل السنة بكونهم من المعتقدين بالرّجعة.

ثم إنني عندما ذكرت الروايات التي رواها محدثو أهل السنة، فإن وجدت الحكم عليها بالصّحة أو الضعف من قبل بعضهم بيته. وإذا وجدت أنّ بعضهم يضعف الحديث براو وحكم غيره بوثاقته أو روى له بعضهم في كتاب حكم بصحّته أشرت إليه، وذكرت مصادره في هامش الكتاب.

وعندما تعرّضت للروايات الواردة من طريق الشيعة قمت بالبحث في الرجال، وبيان درجة إسناد تلك الروايات من الصّحة والضعف حسبما أدى إليه نظري القاصر مستعيناً بما ذكره أئمة الجرح والتعديل بالنسبة إلى رجالها. أمثال الشيخ الطوسي والنجاشي وغيرهما. وميّزت من كان محكوماً بالوثاقة منْ كان محكوماً بالضعف ومن كان مجهول الحال. فإذا حكمت على أحد الرواية بالجرح أو التعديل بصورة الإجمال فذلك الحكم ليس مني، بل هو من هؤلاء الأعلام.

وإذا لم أقف على جرح أو تعديل في حقّ شخص ورأيت أنه ذُكر في أسانيد الروايات الواردة في الكتب المعتبرة عندهم أشرت إلى ذلك.

فإذا قلت في حقّ شخص: روى له البخاري ومسلم فمعناه أنّ ذلك الشخص ثقة عند الجمهور، إلا من شدّ. وإذا عزوته لأحد هما فمعناه أنه ثقة عند أكثرهم. وإذا قلت: روى له الأربعة في السنن فمعناه أنّ ذلك الشخص

حسن الحديث عندهم. والمراد بالأربعة هنا أبو داود وابن ماجة والترمذى والنسائي.

وإذا قلت في حق شخص: روى له ابن حزم في [المحل] فمعناه أن ذلك الشخص ثقة عند علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، وأن أحاديثه حجة لدبه؛ حيث قال في مقدمة كتابه: «وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتاج إلا بخبر صحيح من روایة الثقات مسنداً، ولا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً، فيينا ضعفه، أو منسوحاً، فأوضحتنا نسخه».

وكلامه صريح في أن رجال إسناد كلّ خبر احتجّ به في كتابه كانوا من الثقات عنده.

وإذا نقلت عن الحاكم النيسابوري والذهبى أنهما قالا في حديث: «صحيح على شرط الشيفين» فمعناه أن جميع رجال إسناده من أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأن ذلك الحديث صحيح على شرطهما. وإذا لم تقف في الصحيحين على اسم واحد من كان مدار إسناد ذلك الحديث عليه فاعلم بأن ذلك الشخص وقع تحت ماقنة التصفية، وأُسقط اسمه من أسانيدهما، أو أُسقط اسمه مع حديثه معاً.

وأما إذا انفرد الحاكم بالقول: «صحيح على شرط الشيفين» فهذا أعمّ من أن يكون رجاله من رجال الصحيحين، أو يكون رجاله من الثقات حسب معاير الشيفين في الوثاقة، أو فيه من كان ليس في الحديث، ولكن حديثه صحيح على شرط مسلم؛ لمتابعته من قبل من كان مثله.

وإذا نقلت عن الهيثمي أنه قال في حديث: «رجاله ثقات» أو قال: «رجاله

رجال الصحيح» فليس معناه أن ذلك الحديث صحيح عنده، أو أنه صحيح على شرط الشيفرين؛ وذلك لإمكان أن يكون جميع رجال إسناده من رجالها ويكون الحديث غير صحيح على شرطهما. وذلك لإمكان وجود علة خفية فيه. وليس هنا محل ببيان ذلك.

وإذا قلت: إن فلاً^ا «روى له الخمسة في الكتب المعتبرة السَّتَّ» فمعناه أن أصحاب تلك الكتب كانوا يعتبرون بروايات ذلك الشخص، وينحرجون له في مؤلفاتهم التي آتوا على أنفسهم أن لا يذكروا فيها إلا ما ورد عن الثقات والمعروفين من أهل العلم والحديث.

وإليك أسماء كتبهم وذكر أقوالهم في ديباجتها.

١ = كتاب [الكافي]، لثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازمي. قال في مقدمته: «إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف، يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلّم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالأثار الصحيحة عن الصادقين عليهما السلام والسنن القائمة التي عليها العمل ... وقد يسر الله - ولله الحمد - تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث تؤخذ». .

وكلامه صريح في أن الروايات التي ذكرها في كتابه كانت من الآثار الصحيحة والسنن المعمول بها عنده. وليس صريحاً - بل ولا ظاهراً - في أن جميع من وقع في أسانيدها من الرواية كانوا من الثقات عنده.

٢ = كتاب [من لا يحضره الفقيه]، للشيخ الجليل الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي. قال في مقدمته: «ولم أقصد فيه قصد

المصنفين في إيراد جميع ما رواه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتى به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجّة فيها بيني وبين ربّي تقدّس ذكره وتعالى قدرته. وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعلول وإليها المرجع».

وكلامه صريح في أنَّ جميع ما أورده في هذا الكتاب من الأحاديث كان يحکم بصحته. ولكن ليس فيه ما يدلُّ على وثاقة جميع رجال أسانيده. فيمكن أن يكون المنشأ لصحة بعض الأحاديث عنده اقتراها بالقرائن التي تقتضي صحتها.

فالحديث الصحيح عند القدماء أعمّ منه عند المتأخرین؛ فقد أطلقوا عنوان الصحة على كلّ حديث حُفَّ بقرائن تقتضي اعتقادهم عليه والوثوق به. كوجوده في أكثر الأصول الأربعينية. أو تكرره في بعضها. أو لكترة طرقه. أو لوجوده في أصل معلوم الانتساب إلى من أجمعـت الشيعة على تصديقه. أو لأنـذه من الكتب التي شاعـ بين القدماء الوثـق بها والاعتمـادـ عليهاـ. أو لورودـهـ في كتاب عرضـ على أحدـ الأئـمةـ عليهـ السلامـ. أو لاستهـارـهـ ومطـابـقـتهـ لـدـلـيلـ قـطـعيـ.

٣، ٤ = وكتاباً [تهذيب الأحكام] و [الاستبصار فيما اختلف من الأخبار] المقتبس من الأول. كلامـاً لـشـيخـ الطـائـفةـ أبيـ جـعـفرـ مـحـمـدـ بنـ الـحسـنـ الطـوـسيـ. وـقـالـ فيـ مـقـدـمةـ [ـالـتـهـذـيبـ]: «ـوـأـذـكـرـ مـسـأـلةـ مـسـأـلةـ، فـأـسـتـدـلـ عـلـيـهـ إـمـاـ مـنـ ظـاهـرـ الـقـرـآنـ أـوـ مـنـ صـرـيـحـهـ أـوـ فـحـواـهـ أـوـ دـلـيـلـهـ أـوـ معـناـهـ، وـإـمـاـ مـنـ السـنـةـ المـقـطـوعـ بـهـ مـنـ الـأـخـبـارـ الـمـتوـاتـرـةـ أـوـ الـأـخـبـارـ الـتـيـ تـقـرـنـ إـلـيـهـ الـقـرـائـنـ الـتـيـ تـدـلـ عـلـىـ صـحـتـهـ، وـإـمـاـ مـنـ إـجـمـاعـ الـمـسـلـمـينـ إـنـ كـانـ فـيـهـ، أـوـ إـجـمـاعـ الـفـرـقـةـ الـمـحـقـقـةـ. ثـمـ أـذـكـرـ بـعـدـ ذـلـكـ مـاـ وـرـدـ مـنـ أـحـادـيـثـ أـصـحـابـنـاـ الـمـشـهـورـةـ فـيـ ذـلـكـ. وـانـظـرـ فـيـهـ وـرـدـ بـعـدـ ذـلـكـ مـاـ

ينافيها ويصادها، وأبین الوجه فيها؛ إما بتأويل أجمع بينها وبينها، أو ذكر وجه الفساد فيها؛ إما من ضعف إسنادها أو عمل العصابة بخلاف متضمنها . . . ». وكلامه صريح في وجود بعض الضعفاء في بعض أسانيده.

ومقصودي من المحمدين الثلاث أصحاب هذه الكتب الأربع.

٥ = كتاب [تفسير القميّ]، لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم القمي. وقد جاء في مقدّمته: «ونحن ذاكرون ومخرون بما ينتهي إلينا ورواه مشائخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولائهم، ولا يقبل عمل إلا بهم».

واستظهر بعض الأعلام من هذه العبارة أنّ عليّ بن ابراهيم حكم بوثاقة كلّ من ورد في أسانيده في هذا التفسير. وفهم بعض آخر أنّ ذلك الحكم مختصّ بمشائخه الذين يروي عنهم مباشرة.

أقول: إنَّ القول المذكور غير صريح في الحكم بوثاقة جميع من كان في أسانيد الكتاب. والأولى الحمل على الغالبية. وذلك لوجود من هو متفق على ضعفه في بعض أسانيده.

هذا مع أنَّ القائل للقول المذكور أيضاً غير معلوم؛ هل هو عليّ بن إبراهيم، أو هو الراوي لتفسيره؟ وهو تلميذه أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم ابن حمزة بن موسى بن جعفر عليهما السلام. وليس له ذكر في الأصول الرجالية، ولم يرد في حقّه توثيق.

وهذا التلميذ قد زاد كثيراً في تفسيره، وأدرج روایاته فيما بين مرويات شیخه من دون أن يبین ذلك بشكل صريح، بحيث لا تستطيع أن تميّز زياداته من مرويات شیخه إلا بالبحث في طبقات الرجال وتميّز شیوخه من شیوخ أستاذة.

ونحن بيتنا ذلك بالنسبة إلى الروايات التي نقلناها عن ذلك التفسير في هذا الكتاب؛ فما كان من روايات علي بن إبراهيم نسبناه إليه. وما كان من زيادة التلميذ صدرناه باسم أبي الفضل.

مضافاً إلى وجود خلط بين الروايات والتفسير الشخصي في هذا الكتاب، بحيث يصعب التمييز بين ما روی عن الموصوم عليه وبين التفسير الشخصي. مع أنه قد جاء في تفسير بعض الآيات ما قد يشكك في صدور ذلك عمن كان من أهل العلم.

فحُكْمُنا بالصحة على بعض ما نقلناه عن هذا الكتاب من الروايات متوقفٌ على ثبوت نسبة الكتاب وإثبات وثاقة هذا التلميذ.

٦ = كتاب [كامل الزيارات]، لأبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي. وقال في مقدمته: «وقد علمنا أنّا لا نحيط بجميع ما روی عنهم في هذا المعنى ولا في غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمة الله برحمته. ولا أخرجت فيه حديثاً روی عن الشذاذ من الرجال، يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم».

وقد استفاد بعض الأعلام من هذه العبارة توثيق كلّ من ورد في أسانيد كتابه. واستفاد بعضهم منها توثيق مشائخه فقط.

وما لا شكّ فيه أنّ وثاقة الراوي تثبت بتصریح الثقة الخبر وشهادته على وثاقته. ولا تثبت بالتوثیقات العاّمة غير الصریحة أو الواردة عمن لم يكن خبیراً بالأمر. من قبيل: من ذكر من أصحاب الصادق عليه في رجال الشيخ. ومن ورد في أسانيد أصحاب الإجماع. ومن روی عنه صفوان وابن أبي عمیر وأحمد

ابن محمد بن أبي نصر. ومن وقع في سند محكم بالصحة. ومن كان وكيلًا لأحد الأئمة عليهما السلام. ومن أكثر الرواية عن المعصوم عليهما السلام. ومن كان من شيوخ الإجازة. ومن كان صاحبًا لمعصوم. ومن ترجم عليه أحد الأعلام. ومن ورد في أسانيد كتب الذين أصدروا توقيعًا عامًا غير صريح. فهذه كلها لا تكون دليلاً على حجية الشخص ووثاقته.

والجرح المفسر من أحد أئمة الجرح والتعديل مقدم على التوثيق؛ لأنّه أثبت ما لم يقف عليه المؤتّق. هذا بخلاف ما ورد في كتاب ابن الغضائري، فإنّه إذا ورد التصريح بوثاقة راوٍ فسيُقدّم على حكمه بالضعف عليه. وذلك لعدم ثبوت نسبة الكتاب إليه. وأما إذا لم يرد في حق أحد الرواية توثيق من قبل أئمة الجرح والتعديل فيعتبر بتضعيقه، لاعتبار العلامة في [الخلاصة] بكتابه.

ومن تفرد بروایات مخالفة لصريح كتاب الله أو صريح السنة المتواترة للمعصومين أو منافية للقضايا العقلية المسلمة فهو منكر الحديث. وأما الحكم بالنكارة على روایات شخص بسبب مخالفتها لآراء طائفه ثم تركه بعنوان أنه منكر الحديث فهو حكم مخالف للعدالة.

ثم إننا ذكرنا في هذا الكتاب أيضًا ما رواه سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي الثقة الجليل في المسألة. ولكن لأجل عدم وجود أصل كتابه بأيدينا نقلتُ جميع مروياته عن كتاب (مختصر بصائر الدرجات) للشيخ حسن ابن سليمان بن محمد الحلبي وغيره من مصادر الحديث.

وذكرنا فيه أيضًا ما رواه محمد بن العباس بن عليّ بن مروان بن الماهيary المعروف بابن الجحّام الثقة الجليل في كتابه [ما نزل من القرآن في أهل البيت

[عليه السلام]. ونقلت روایاته عن النسخة المطبوعة من الكتاب المنسوب إليه وعن المختصر المذكور وغيرهما من المصادر الحدیثیة.

فحُکِّمْنَا بالصَّحَّةِ عَلَى أَحَادِيْشِهِ مُخْتَصًّا بِأَسَانِيدِهِمَا الْمَذَكُورَةِ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ، وَبِالْتَّالِي مُتَوَقَّفٌ عَلَى ثَبَوتِ صَحَّةِ النَّسْبَةِ. وَقَدْ يَدُلُّ كُثْرَةُ النَّقْلِ عَنْهُمَا مِنْ قَبْلِ الْمَتَّخِرِينَ وَمُتَقْدِمِيهِمْ وَالْمُتَحَادِهِمْ فِي النَّقْلِ عَلَى صَحَّةِ النَّسْبَةِ وَرُوكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهَا.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَارْزُقِي الْحَقَّ حَتَّى أَتِّبِعَهُ، وَأَرِنِي الْبَاطِلَ بَاطِلًا حَتَّى أَجْتَنِبَهُ، وَلَا تَجْعَلْهُمَا عَلَيَّ مُتَشَابِهِنَ فَأَتَّبِعَ هَوَايِ بِغَيْرِ هُدَىٰ مِنْكَ، وَاجْعَلْ هَوَايِ تَبَعًا لِرِضَاكَ وَطَاعَتَكَ، وَخُذْ لِنَفْسِكَ رِضَاهَا مِنْ نَفْسِي، وَاهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

محمد بن عبد الكريـم گوزل الآمدـي